المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: 26/ 1/2010 15:21 :9
الباب: الصفحة الأولى
البلد: مصر

المشروعات الصغيرة تلهث وراء 1.8 مليار سنويا مشتريات حكومية؛ 8 آلاف مشروع صغير ومتوسط استفادت من الخدمات غير التمويلية؛ التي تقدمها وحدات تنمية الأعمال لعشر محافظات؛ تقرير ـ رانيا صلاح :

حقق مشروع تفعيل حصة المشروعات الصغيرة من المشتريات الحكومية ـ في إطار تخصيص نسبة لا تقل عن 10% من المشتريات الحكومية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والصغيرة بما يعادل 1.8 مليار جنيه سنويا تنفيذا للمادة 12 من القانون 141 نسبة 2004 ـ الذي ينفذ بشكل تجريبي بمحافظة الغربية تمهيدا لتعميمه ، الفوز بست مناقصات لصالح ستة مشروعات صغيرة من أصل 600 مشروع كانت تنافس علي المزايدة علي توريد مستلزمات مكتبية وصيانة آلات الحاسب الآلي بقيمة 104 آلاف جنيه .

ويقر د . سلامة فهمي الخبير الاستشاري لتنمية المشروعات الصغيرة بمشروع تنمية الخدمات غير التمويلية ـ احد مشروعات الوكالة الكندية للتنمية الدولية بمصر ـ للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن قيمة المناقصات التي فازت بها المشروعات الستة الصغيرة متواضعة غير أنها قدرات المشروع علي التنافس في مزايدات المشتريات الحكومية أولا والوفاء بمشتريات حكومية حتى إن كانت دقيقة ثانيا .

في السياق يقول أن المشروع بترتيبه مع الصندوق الاجتماعي للتنمية والهيئة العامة للخدمات الحكومية .

قام بإعداد دراسة تطبيقية من خلال شركة استشارية متخصصة للتعرف علي المشاكل والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة وتعوق اشتراكهم في المناقصات الحكومية ، من اجل تنفيذ نموذج تجريبي بإحدى المحافظات لتفعيل حصة المشروعات الصغيرة من المشتريات الحكومية .

ويقوم حاليا المشروع ذاته مع الصندوق الاجتماعي والهيئة العامة بإعداد دليل إرشادي مبسط لأصحاب المشروعات عن كيفية الاشتراك في المناقصات الحكومية .

يركز المشروع علي خلق بنية تحتية تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي إيجاد حلول فعلية لمشاكلها ، من خلال الشركاء ووحدات تنمية الأعمال التي أنشأها المشروع داخل الجمعيات الأهلية يقدم حزمة متكاملة من الخدمات غير التمويلية والتي تشمل الاستشارات الفنية والدعم التقني والفني والتدريب وبناء القدرات والبناء المؤسسي ، إلي جانب التركيز علي استخدام التكنولوجيا في تطوير المنتج وحلول مشاكل التصنيع والتغليف بالإضافة إلي خدمات محددة لقطاعات معينة مثل قطاعات : الألبان ، العسل ، الأثاث ، المنسوجات اليدوية والسجاد والكليم اليدوي .

ومن جهة أخري ، يدعم المشروع برنامج خبراء تنمية الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، الذي يقدم بالتعاون مع الجامعة الأمريكية لخلق جيل جديد من الاستشاريين لديهم معرفة عالية بمفهوم الخدمات غير التمويلية ، كما يدعم المشروع برامج لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتدريب القيادات الوسطي والعليا بالبنوك ، لتيسير تقديم القروض لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج دليل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتعامل مع البنوك لتدريب وتوعية أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمتطلبات البنوك وكيفية التعامل معها عند طلب التمويل .

يشير د . سلامة إلي أنه منذ بداية المشروع في عام 2004 تم عمل دراسة ميدانية لتصميم حزمة من الخدمات والأنشطة بناء علي الاحتياجات الفعلية للمشروعات ، دراسة أخري ميدانية لتحديد أكثر المحافظات احتياجا واستعدادا للتجاوب مع هذه الحزمة من الخدمات تم اختيار محافظتي : الإسكندرية بالوجه البحري ، و المنيا بالوجه القبلي لإنشاء مكاتب المشروع الإقليمية فيهما بجانب مكتب القاهرة وفي خلال فترة قصيرة من بداية المشروع امتدت الخدمات لتشمل محافظات أخري مثل : سوهاج ، قنا ، بني سويف ، البحيرة ، مرسي مطروح ، ودمياط ، بجانب نشاطات المشروع في محافظة القاهرة ، وقد استفاد من خدمات المشروع في هذه المحافظات عدد كبير ، حيث تم إنشاء أكثر من 25 وحدة لتنمية الأعمال في عشر محافظات ، داخل المؤسسات الشريكة من الجمعيات الأهلية ، من أجل تقديم الخدمات غير التمويلية للمشروعات . وتخدم هذه الوحدات ما لا يقل عن ثمانية آلاف مشروع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

يري الخبير الاستشاري لتنمية المشروعات الصغيرة أن الخدمة غير التمويلية ليست لها علاقة بالإقراض أو التمويل ، مثل دراسات الجدوى وخطط الأعمال وتطوير المنتج والتسويق والتغليف وكيفية تقليل تكلفة الإنتاج ، وإن كانت تعتبر في نفس أهمية التمويل ، إن لم تكن أكثر أهمية . وذلك لأن رأس المال من الممكن أن يضيع إذا كانت هناك مشاكل فنية .